

جامعة الملك خالد في
شهادة عميد كلية
الشريعة وأصول الدين

(١٤٣٢ - ١٤٣٦ هـ / ٢٠١١ - ٢٠١٥ م) (*)

أ. د. أحمد بن محمد بن عبد الله الحميد^{*}

(*) دراسة منشورة في كتاب : القول المكتوب في تاريخ الجنوب، لغيثان بن جريس

(الطبعة الأولى) (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٠ م). (الجزء

الثامن عشر)، ص ص ٢٦٢ - ٢٧٤ .

١٢- جامعة الملك خالد في شهادة عميد كلية الشريعة وأصول الدين (١٤٣٢-١٤٣٦هـ / ٢٠١١-٢٠١٥م). أ. د. أحمد بن محمد بن عبد الله الحميد^(١)

م	الموضوع	الصفحة
١-	مدخل	٢٦٣
٢-	جامعة الملك خالد كما عرفتها وعاصرتها (١٤٣٢-١٤٣٦هـ / ٢٠١١-٢٠١٥م)	٢٦٤
٣-	خلاصة القول	٢٧٣

١- مدخل :

أظن أن اليوم التاسع من شهر صفر الخير من عام (١٤٢٩هـ) يوم فاصل في تاريخ جامعة الملك خالد ، حيث صدر الأمر من إدارة الجامعة بالانتقال من مبنى كلية الشريعة وأصول الدين الكائن في حي الجامعة على طريق الطائف ، إلى مقرها الجديد بالمدينة الجامعية في ضاحية القريقر ، وكونه فاصلاً لأن الكلية وسائر الكليات قد خلفت وراءها أرشيفاً يسجل تاريخ الكليات من لحظة قيامها عبر خطابات التأسيس ، ومحاضر مجالس الكليات ومجالس الأقسام ، والمخاطبات والتعميمات الواردة والصادرة الداخلية والخارجية ، والتكليفات المكتوبة بقرارات من إدارة الجامعة . سواءً من جامعة الإمام محمد بن سعود أو جامعة الملك سعود حينما كانت كل جامعة تشرف على كلياتها أو من إدارة جامعة الملك خالد . أو من عمادة الكلية .. إلخ^(٢) .

والمراكز التي عملوا فيها خلال هذه السنوات الطوال ، وأقول إن تاريخ أولئك الأعلام جدير بالدراسة وذكر جهودهم والإنجازات التي قدموها لأهلهم وبلادهم . ونأمل أن تنشئ الجامعة مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة وتوثيق مسيرة التنمية في منطقة عسير منذ تسعينيات القرن الهجري الماضي إلى وقتنا الحاضر ، وهذا في اعتقادي من أهم الواجبات ، فالمنطقة العسيرية وما جاورها جرى على أرضها الكثير من البناء والتطوير الذي يستحق الحفظ والتوثيق .

(١) الأستاذ الدكتور أحمد الحميد من أسرة علم وفكر وأدب فجدد الأديب عبد الله بن حميد ، ووالده الأستاذ الفدير والأديب الأريب محمد بن عبد الله الحميد . للمزيد عن ترجمة الدكتور أحمد ووالده وجدته انظر ، موسوعة (القول المكتوب في تاريخ الجنوب) (الطبعة الأولى) ج٤ ، ص ٣٤٢ وما بعدها .

(٢) للأسف إنني حاولت جاهداً أن أجد أرشيف ووثائق كليات فرعي جامعة الإمام محمد بن سعود والملك سعود في أبها فلم أجدها ، وسألت بعض المسؤولين عن تلك الكليات فأخبروني أنهم خلفوا الكثير من السجلات والوثائق عن تلك المؤسسات، وجاء بعدهم من أتلفها ، وتخلص منها ، أرجو أن يكون هذا الكلام غير صحيح ، ويتم العثور عليها في أي مكان، مع أنني لم أدرج جهداً في الحصول عليها ، ولم أجد إلى ذلك سيلاً .

كانت الكلية تتميز بأرشيف على أعلى مستويات الدقة والتنظيم قام عليه عمداء ووكلاء وموظفون أكفاء ، وكان الانتقال سريعاً لم تحظ الكليات بتحديد مواعده الإقبل وقته بيومين أو ثلاثة ، وكنت إذ ذاك أشغل منصب وكيل كلية الشريعة وأصول الدين للشؤون الإدارية والطلابية ، وكان التوجيه أن يتم الانتقال بأشخاصنا وألا نصطحب معنا إلا ما نحتاجه من أوراق العام الذي تم فيه الانتقال ، وأن الأرشيف ستقوم لجنة مختصة بتنظيم جديد له ، واصطحبنا معنا ما تيسر منه ، وخصوصاً محاضر مجالس الكلية من عام (١٤١٩هـ) سنة الانضمام إلى الجامعة ، واصطحبت كل ما كان في مكتبي من ملفات^(١) . وظني أن لو كان هذا الأرشيف موجوداً لأغنانا عن الكثير مما يقال ، وقد ألح عليّ أخونا الأستاذ الدكتور غيثان بن علي بن جريس للكتابة عن الجامعة ، مع أن له سابقة أولى في الكتابة عن تاريخ التعليم العالي في منطقة عسير في عدة كتب وبحوث ، بالإضافة إلى ما سطره الأمير خالد الفيصل في كتابه " مسافة التنمية وشاهد عيان " وقد ترك الموضوع مفتوحاً مطلقاً عن محاور تضبطه ، وسأستعين بالله وسأكتب عما يحضرني حول هذا الجانب مبتعداً . ما استطعت عن الذاتية . مستعيناً ببعض ما دونته وما كتب عن كلية الشريعة وأصول الدين ، إذ شرفت بحياة طويلة معها طالباً بمرحلة البكالوريوس بقسم أصول الدين في المدة بين (١٤٠٦-١٤٠٩هـ) ، فمعيداً ومحاضراً وعضو هيئة تدريس من عام (١٤١٠هـ) إلى وقت كتابة هذه الورقات ، (١٤٤١هـ/٢٠١٩م) وعملت أثناءها وكيلاً لقسم السنة فرئيساً له ، فوكيلاً للكلية فمعيداً لها ، وعضواً في عدد من المجالس واللجان .

٢. جامعة الملك خالد كما عرفتها وعاصرتها (١٤٣٢-١٤٣٦هـ/٢٠١١-٢٠١٥م)^(٢)

سأقتصر هنا على الكلام عن تجربتي عميداً للكلية في المدة بين العام الجامعي (١٤٣٢هـ / ١٤٣٣هـ حتى العام الجامعي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ) . كانت الكلية تضم في ذلك الإبان خمسة أقسام علمية هي : (١) قسم القرآن وعلومه . (٢) قسم السنة وعلومها . (٣) قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة . (٤) قسم الفقه . (٥) قسم أصول الفقه . وفيها قسمان دراسيان للبكالوريوس . (أ) الشريعة . (ب) أصول الدين . وثلاثة مسارات

(١) عاصرت الانتقال من المكان الذي يذكره صاحب هذه الشهادة ، وما دونه هو الصحيح ، وعدت بعد وقت إلى المكان نفسه فوجدته تحول إلى مستودعات تحتوي على لفيظ من الأغراض المكتبية ، والأجهزة ، والأوراق ، والملفات وغيرها ، وكان يحرسها بعض الحراس الذين لا يدركون أهمية تلك المستودعات وما تحتويه من إرث تاريخي لمسيرة التعليم العالي في منطقة عسير .

(٢) حبذا أن نرى كل أستاذ أو مسؤول تقلد عملاً أو عمل في مؤسسات التعليم العالي في الجنوب السعودي أن يدون لنا على ما شاهده وعرفه ويقدر على تدوينه في مسيرة التعليم العالي في منطقة عسير وما حولها .

للدراستات العليا (ماجستير) ، وهي: (١) الفقه . (٢) الأنظمة . (٣) السنة وعلومها .
وأيضاً مسار (الأنظمة) لدرجة الدكتوراه .

وكان عدد الطلبة يقارب (٨٠٠) طالب ، يناظره تفاوت في عدد أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية فأقل الأقسام عدداً في أعضاء هيئة التدريس قسم القرآن وعلومه فلم يكن يتجاوز اثني عشر عضو هيئة تدريس . تميز عهد الكلية من زمن انضمامها لجامعة الملك خالد بأن أصبحت ضمن منظومة الجامعة منضبطة بسياساتها العامة ، تحت تطبيق حري في اللوائح والأنظمة من قبل الأقسام والعمادات الأصيلة والمساعدة ، وكذلك اللجان والمجالس العليا ، وكانت إدارة الجامعة تحرص على تلبية احتياجات الكليات من الموظفين والمعידين والأجهزة والميزانيات بما يوافق الاحتياج الفعلي للكليات ، موثماً لمراحل التوسع للجامعة بفتح أقسام وكليات وعمادات جديدة .

والسياسة التي كان لها جوانب إيجابية متمثلة فيما يلي: (١) تحديد الواجب المطلوب من الكليات ضمن ثلاثية (التعليم الجامعي - البحث العلمي - خدمة المجتمع) وذلك عبر القنوات الرسمية التي تبدأ من مجلس القسم وتنتهي باعتماد صاحب القرار . (٢) إعطاء شخصية اعتبارية لمجالس الأقسام والكليات ، فكل متعلقات الكلية مرتبطة بهذا الجانب ، وبداية أي مشروع يبدأ من القسم ، وعدم فرض أي قرار عليها مما هو من صلاحياتها أو رده بلا مبرر نظامي من أي جهة كانت ، ومشاركتها في الاطلاع على المواد التفسيرية للوائح والأنظمة ، والأخذ بملاحظاتها قبل إقرارها (٣) وضوح مهام العميد والوكلاء ورؤساء الأقسام والوحدات ، وإطار عملهم وصلاحياتهم . (٤) تخلص الكليات من الأمور التي تعيق مهمتها المطلوبة مما هو من مهام جهات أخرى ، فالإداريون يتبعون شؤون الموظفين في الجامعة تعييناً وترقية ومتابعة عبر إدارة الكلية الذي يرتبط بعميد الكلية مباشرة ، وشؤون القبول للطلبة وإعلان نتائجهم أضحت من شؤون عمادة القبول والتسجيل ، والنشاط الطلابي صار من مهمة عمادة شؤون الطلاب ، والحقوق المالية أضحت من شأن الإدارة المالية .. إلخ^(١) . وهذا مما انعكس على الكليات داخلياً إذ تخلصت من تداخل الصلاحيات بين الوكالات وإدارة الموظفين والأقسام . (٥)

(١) كانت الكليات الجامعية في عسير (بنين وبنات) هي المسؤولة عن الجوانب العلمية ، والتعليمية ، والإدارية والمالية ، وغيرها من الأنشطة اللاصفية ، حتى وإن كان هناك عمادات أو إدارات لفروع الجامعتين في عسير . وعندما نشأت جامعة الملك خالد ثم تطورت تم تأسيس عمادات مساندة وإدارات مسؤولة عن كل الأنشطة المالية والإدارية والرياضية والاجتماعية ، وأصبحت كل كلية مسؤولة فقط عن الحياة التعليمية ، وبالتالي خفت عن الكليات مسؤوليات كثيرة كانت تعيق التركيز على التدريس والبحث العلمي وما يتعلق بهما .

تخلص الكليات من المهام التي هي من اختصاص جهات حكومية أخرى، فقد شغلت الكلية فيما مضى بمهام الوعظ والتوجيه . (٦) عدم تداخل الصلاحيات في الجهات العليا للجامعة بين مهام الوكلاء (وكيل الجامعة، وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وكيل الجامعة للتطوير والجودة، وكيل الجامعة لشؤون الطالبات، وكيل الجامعة للمشاريع) ومدير عام الشؤون المالية والإدارية وأجهزتهم. (٧) تحددت مهام مجالس الأقسام والكليات وفق ما تقتضيه اللوائح، وهذا أدى إلى استمرارية عملها بمعدل جلسة أسبوعياً، وحصل تطور في هيكليتها من تشكيل اللجان ذوات الاختصاصات المحددة، وتنسيق المقررات. (٨) فهم عضوية التدريس والموظف والطالب لحقوقهم وواجباتهم التي تكفلها لهم الأنظمة واللوائح. (٩) تحقيق مبدأ العدل قبل الإحسان في أعمال اللجان العليا والمجالس التي كنت شاهداً عليها (لجنة الشؤون الطلابية، المجلس العلمي بلجانه، اللجنة الدائمة للإسكان الجامعي، اللجنة الدائمة لدراسة الاستثمارات، مجلس إدارة صندوق الطلاب، لجان التعاقد، اللجنة العليا للخطط والمناهج، مجلس الجامعة). (١٠) تحديد المعايير المحددة للقبول في الكليات بما تقرره مجالسها بالمعدل الدراسي والقياس والتحصيل دون غيره، وقس على ذلك التعيينات وغيرها. (١١) التدرج في بناء حاجات الكليات بما يواكب إمكانياتها في مثل فتح مسارات دراسية جديدة، أو إنشاء أقسام علمية، أو وحدات، أو وكالات فيها، فبيدأ بالمجستير قبل الدكتوراه، والتنسيق قبل الوحدة، والقسم والوكالة حتى تتحقق الحاجة، وتتوفر الإمكانيات (١٢) إتاحة مجال للتجربة الجديدة ووضع التطوير بمرور مدة كافية، والاستفادة من التغذية الراجعة. (١٣) نضوج القرار قبل وصوله إلى مجلس الجامعة حيث قد مر بجميع القنوات اللازمة لتحريره وتنقيحه. (١٤) عدم تأخر وقت التعيينات لأعضاء هيئة التدريس حين استحقاقها عبر المجالس المعنية. (١٥) سرعة إنجاز المستحقات المالية للموظف وعضوية التدريس ومن في حكمهم حين استحقاقها واستيفاء أوراقها. (١٦) السبق إلى الاستفادة من تقنية المعلومات عبر برنامج إنجاز للمعاملات، والتعليم الإلكتروني، والقبول والتسجيل، وأعمال الاختبارات والدراسات العليا، والمكتبات الإلكترونية.

هذه الأمور وغيرها حققت انسيابية في العمل، وسرعة في الإنجاز، وتحصيل الحقوق، ومنع المحاباة، وتخفيف ضغوط العمل، وقلة المؤاخذات الإدارية والنظامية على المسؤول لمرور قراره بقنوات عديدة، وتحديد الصلاحيات، وعناية الموظف وعضو هيئة التدريس بتطوير قدراته، والتفات الكليات ومنسوبيها إلى تطويرها ووضع الخطط

لذلك - وإن كانت بصورة بطيئة - صاحبها انتقال الكلية من مبناها القديم على طريق الطائف ، إلى المدينة الجامعية في ناحية القريقر ، مع شقيقتها من الكليات ، وكذلك كليات البنات بمقرها على طريق الملك عبد الله ، وكلية المجتمع والبرامج العامة بمقرها في ناحية المحالة ، وهي مبانٍ في حقيقتها مدن جامعية مصغرة مجهزة بأرقى وأحسن التجهيزات.

وقد واكب ذلك التطور عدد من الصعوبات مثل: (أ) اتساع النطاق المكاني الذي ترعاه الجامعة، الذي كان من ثمرته استقلال جامعتين كانت نواتها كليات جامعة الملك خالد وهي (جامعة نجران ، وجامعة جازان) ، وبقي قطاع كبير تغطيه يتمثل في فرعها بتهامة عسير وشرق مدينة أبها الحضرية ، ومنطقة بيشة ولاشك أن هذا يحتاج في بدايته إلى تخطيط دقيق وعناية تعتمد على التوازن والتدرج^(١) . (ب) انضمام كليات البنات في المنطقة التي كانت تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، وكذلك كليات المعلمين ، وهذا له أثره الكبير في تعطيل خطط الجامعة ، وذلك بإعادة هيكلة هذه الكليات ودمجها في الجامعة بشريا وماديا على حساب الواقع المالي للجامعة . (ج) تعثر العمل في المدينة الجامعية في محلة القرعاء (الفرعاء حديثا) ، والمنازعات مع ملاك الأراضي والشركات الموكلة بالبناء والتشييد ومرور الوقت مع توسع حاجات الجامعة ومرفقاتها من أقسام جديدة وكليات وعمادات بالنسبة لوقت تخطيط مقر المدينة الجامعية . (د) خضوع الجامعة لظروف الميزانية واختلاف تقديرها من عام لآخر .

كما كان لهذه الأمور أثرها الظاهري : (١) خضوع احتياجات الكليات لمراعاة احتياجات الكليات الأخرى ، وسياسة الجامعة في التوسع مما أدى إلى نقص ظاهر في الكوادر البشرية من خلال تعيين المعيدين والموظفين . (٢) مرور الأعوام دون أثر ظاهر بتطوير ملموس في الكليات القائمة يوائم المستجدات والاحتياجات ، وتغير طبيعة المنطقة والتوسع السكاني فيها ، وتلبية احتياجاتها ، بل انتظار لنضوج الفكرة ، ويكون قد استجد بعد ذلك ما يدعو إلى أفكار جديدة . (٣) تضخم أثر اللجان العامة

(١) نحن معاشر الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في جامعات الجنوب السعودي ، وبخاصة الذين عاصروا التعليم العالي (١٣٩٦-١٤٢٠هـ/١٩٧٦-٢٠١٠م) ، عليهم جميعا مسؤولية تدوين ما عرفوه وعاصروه ، وإن فعل بعضهم ذلك فإنهم سوف يحفظون لنا صفحات تاريخية حضارية عن مسيرة التعليم العالي في هذه البلاد . وإذا كانت جامعة الملك خالد قد نجحت في توسيع رقعة التعليم الجامعي في معظم جنوب المملكة ، إلا أن فرعي جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية قد بذلا جهودا كبيرة ومهمة في نشر المعرفة الجامعية في أصقاع المناطق الجنوبية ، وبخاصة بلاد جازان ، ونجران ، وعسير ، وأجزاء من تهامة الممتدة من البرك ومحائل إلى القنفذة وما جاورها .

المتحكمة في شؤون الطلاب ، واحتياجات الكليات ، وإدارة المباني الجديدة ودخولها في التفصيلات وما هو من صميم عمل الكليات والتشديد في ذلك مما ولد المركزية ، وأضعف الثقة من قبل من لم يوافق على طلباتهم بكلياتهم ، وضعف الدافعية لدى الكليات وعماداتها للتطوير ، رافق ذلك ضعف التواصل الإنساني من إدارة الجامعة التي غلب على ظنها أن هذا التنظيم المحكم المنضبط باللوائح والأنظمة كاف عن أي شيء آخر . (٤) إضافة إلى تطبيق نص الأنظمة واللوائح دون روحها في بعض الحالات المتعلقة بالطلاب والمعيدين ، وضعف التواصل الإنساني والاحتواء الإداري من بعض المسؤولين ممن له احتكاك بالطلاب والمراجعين ، وسلبية من بعضهم وكان لها أثر غير جيد لدى من له حاجة إليهم وتعليق هذا بإدارة الجامعة . (٥) جمود جانب النشاط الطلابي في الكليات ولاسيما في السنوات الأخيرة قبل عام (١٤٢٤هـ) وذلك بسبب إيكال مهمته إلى عمادة شؤون الطلاب ، التي يجب أن تكون الأنشطة عن طريقها بميزانية محدودة ، ومعلوم أن هذه الأنشطة تبنى على الميزانية الكافية والسرعة والعلاقات العامة . (٦) ضعف التواصل الإعلامي من الجامعة في جهتين : (أ) إبراز إنجازات الجامعة التي سبق ذكرها من مثل مجال النقلة إلى المباني الجديدة وما تحتويه من تجهيزات أدهشت زائريها . (ب) إظهار جهودها وجهود الأنشطة المتعلقة بالكليات لخدمة المجتمع وهي جهود مؤثرة تحتاج إلى إبراز سواء في مجال الصحة العامة ، والتوعية والتوجيه وإنشاء الوحدات وعمادة خدمة المجتمع والبرامج العامة ، ولا أدل على هذا في الكلية من (البرنامج التوعوي في تهامة قحطان) عام (١٤٢٤هـ) الذي انتهى ببرنامج مقترح من الكلية لتنمية تلك المنطقة ، وشكلت على إثره لجنة على مستوى الجامعة رفعت توصياتها إلى إمارة المنطقة وحظي منها بالتقدير والاحتراف^(١) ، ومن ذلك البرنامج التوعوي من الكلية إبان الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة عامي (١٤٢٥-١٤٢٦هـ) طاف عددا من مراكز التدريب والطوارئ الخاصة ، والكليات والجوامع ، والتعاون مع القطاعات الأخرى لقيام برامج تدريب وتوعية استفاد منها منسوبو وزارات العدل والشؤون الإسلامية وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدفاع المدني وغيرها . (ج) الدفاع عنها مما يشاع في وسائل الإعلام التي يشوب كثير

(١) عاصرت نشأة كلية الشريعة في أبها عام (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م) ثم شاهدت بعض جهودها على مستوى سرورات وتهامة ومنطقة عسير . وما بذل القائمون عليها من عام (١٣٩٦-١٤١٨هـ/١٩٧٦-١٩٩٧م) . وكان لهذه الكلية إنجازات توعوية وثقافية وفكرية وعلمية ، تستحق أن يدرس تاريخها خلال الفترة الأنف ذكرها ، كما كان فيها أعلام بذلوا جهود كبيرة في خدمة العلم والأرض والناس في منطقة عسير ، وهم أيضا يستحقون أن تكتب سيرهم وأعمالهم وإنجازاته .

منها التجني وعدم الموضوعية ، وأسباب أخرى عديدة انتهى بحدث لا يمكن تجاهله بتاريخ (١٤٣٤/٧/١٤هـ) وقد ضخم بسبب وسائل التواصل ، وكان أنموذجا للفتن التي حذر الشرع منها. وقانا الله شرها . ومجالاً للقليل والقال والإشاعات ، وكان احتواءه ممكناً من إدارة الجامعة إذ ذاك ، لكن قدر الله نافذ لا محالة ، لأن سبب هذه الفتنة ومطالبات أصحابها لم يجاوز التخفيف من القيود التي تكبل حاجات منسوبيها ، وفتح مجالات جديدة للتعليم العالي فيها ، وتقوية جانب الاحتواء من بعض مسؤولي الجامعة ، والتواصل بين الإدارة ومنسوبيها .

ومما سبق ذكره يصدق على المدة بين (١٤١٩هـ - ١٤٢٤هـ) . ومضت هذه الحقبة بذهاب مدير الجامعة الذي تميز بالجدية والعقلية والتخطيط والحزم الإداري^(١) . وكان واقع الكلية مرتبطاً بما سبق ذكره من إيجابيات وسلبيات وفي الواقع العملي: (١) ظفرت الكلية بتعيين أربعة معيدين فقط في غير مسار الأنظمة الذي كان التعيين عليه بعدد لا يتجاوز أصابع اليد ، مع عدد يزيد عليه قليلاً من المتعاقدين وممن أنهى دراسته العليا . (٢) موظفين إداريين اثنين . (٣) فتح مسار الدكتوراه في قسمي الفقه والسنة وعلومها . (٤) الموافقة على فتح مسار الماجستير لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة . (٥) استضافة عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم ووكيل الكلية للتطوير والجودة فيها لنقل خبرات الكلية في التطوير وإعادة الهيكلة والبرامج المستحدثة . (٦) استحداث وكالة للكلية للتطوير والجودة بعد أن كانت وحدة أكاديمية ، وقد قامت بجهود مميزة في إعداد برامج تأهيلية للمعيدين الآيبين من مكان ابتعاثهم والمعينين الجدد^(٢) . (٧) إقامة يوم البحث العلمي الخاص بالكلية في جمادى الآخرة من عام (١٤٢٣هـ) وهو يوم خاص بالكلية ، كان مثله محصوراً بكلية الطب . (٨) إنشاء فروع للجمعيات العلمية الشرعية المتخصصة . (٩) إنشاء معامل لتعليم تلاوة القرآن الكريم ، ودراسة تخريج الحديث ودراسة أسانيده .

(١) المقصود بذلك معالي مدير الجامعة الأول الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن محمد الراشد . وهو يستحق أن يصدر عنه رسالة علمية تدون جهوده وما قدم لميدان التعليم العالي في جنوب المملكة العربية السعودية . أمل من بعض طلابنا في جامعة الملك خالد ، أو من الباحثين الذين عرفوا الراشد أن يرصدوا شيئاً من جهود هذا الرجل ، وما جرى في عصر إدارته لجامعة الملك خالد (١٤١٩-١٤٢٣هـ/١٩٩٩-٢٠١٢م) من سلبيات وإيجابيات .

(٢) حبذا أن نرى باحثاً جاداً يدرس تاريخ التطور والجودة في مؤسسات التعليم العالي في منطقة عسير وما جاورها ، مع ذكر السلبيات والإيجابيات التي واكبت إدارات ثم وكالات الجودة في جامعات الجنوب السعودي .

وكان من الآثار العاجلة للأحداث التي شهدتها الجامعة ما يلي: (أ) فتح مسار التعليم العالي الموازي لمرحلة الماجستير في عدد من الكليات وكان نصيب الكلية عدداً من المسارات وهي: (الفقه - أصول الفقه - القرآن وعلومه - السنة وعلومها - العقيدة والمذاهب المعاصرة) . علماً بأن قسم القرآن لا يوجد به مسار للدراسات العليا ، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة أقر في ذلك العام مسار الدراسة فيه . (ب) إعادة النظر في القواعد التنفيذية لللائحة الطلابية وفك سيطرة اللجان المهيمنة عليها . (ج) تشكيل مجلس طلابي- وقد كان موجوداً على مستوى الكليات والجامعة قبل ذلك - وإعطائه صورة استقلالية .

جاءت حقبة جديدة واكبها فائض في الميزانية ، وشخصية إدارية شابة تميزت بدمائة الخلق وحسن التواصل والأفكار الجديدة^(١) ، والجرأة على اتخاذ القرار ، مع ضخامة المسؤولية التي تتمثل في النطاق الجغرافي الكبير للجامعة - التي أحسب أنها به من أكبر الجامعات في المملكة - وأذكر أنها على سبيل القطع تتجاوز الخمسة والستين عمادة مع الإدارات والوحدات التابعة لها ، إضافة إلى تبعات الحدث السالف ذكره ، وواجهت الكلية تحديات كبيرة منها : تضاعف عدد الطلبة بعد قياسي ، حيث قفز من (٨٠٠ طالب - ٤٠٠٠ طالب) علماً بأن عدد أعضاء هيئة التدريس كان على وضعه السابق .

والحقيقة أن هذا كان يقتضي تصرفاً عاجلاً حصر في الآتي : (١) اللجوء إلى الساعات الزائدة وربما وصل نصاب الأستاذ المساعد إلى (٢٢) ساعة من أصل (١٤) ساعة . (٢) فتح باب التعاون مع بعض أعضاء هيئة التدريس من غير السعوديين الذين عملوا في الكلية قديماً وأوكل إليهم تدريس مقررات الثقافة الإسلامية ، وكذلك الحاصلين على درجة الماجستير من خريجي مسارات الكلية في الدراسات العليا . (٣) رعاية برامج الدراسات العليا القائمة والمستحدثة ، الأصلية والمدفوعة .

وبغض النظر عن القناعة الشخصية بهذه الأمور، وما قد يترتب عليها من تفاوت جودة الطلاب لاختلاف معايير القبول ، وأهلية المتعاون للتدريس ، ومدى أهلية الطالب لخوض غمار الدراسات العليا ، وجودة التدريس فيها ، وعدم نضوج بعض الأقسام في هذه التجربة إما لعدم وجود دراسات عليا فيها ، أو لكونها أقرت ولم تبدأ فيها ، فقد كان واقعاً لا بد من التعامل معه بأقل الخسائر التي كان يمكن لمجلس الكلية أن يتقادها ، وأثمر هذا عن : (أ) فتح وكالة للكلية للدراسات العليا ، وكانت تحت مسمى التنسيق

(١) المقصود بذلك معالي مدير الجامعة الثاني الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن حمد الداود .

ويديرها رئيس قسم السنة وعلومها . (ب) التعاقد مع عدد لا بأس به من حملة درجة أستاذ مشارك .

كان هم الإدارة الجديدة ظاهراً في تقريب الجامعة من المجتمع ، وفتح عدد من المجالات التي توسع فيها مجال الخدمة للمجتمع ، وربما كان هذا مجالاً للفض من مكانة الجامعة ودورها الأكاديمي ، بضغط غير مبرر ، وتكرار المقارنة بعدد من الجامعات التي تتبنى هذا الأمر . ورجعت مع الأيام إلى واجبها المطلوب . وكان هذا يعني عودة بالكلية إلى المربع الأول الذي يجعلها تمارس ما هو من واجبات غيرها من الدوائر الحكومية . والكلية طرف في هذا ، فربما توصل بعض قطاعات المجتمع إلى قناعة أن يكون لها أثر في المجتمع مما هو من واجبات وزارة الشؤون الإسلامية من جهة الوعظ والإرشاد ، أو هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتجاهل الهدف الأساس في خدمة المجتمع أكاديمياً بتخريج الكوادر المؤهلة علمياً وأكاديمياً في مجال تخصصها بتخريج القضاة والمحامين والوعاظ الأكاديميين ليكونوا قادة إداريين لتلك الجهات ، وعناصر فاعلة من المجتمع ، وكانت إدارة الجامعة وعمادة الكلية تستقبل وفوداً من هؤلاء الذين يريدون الضغط على الكلية ثم يعود أكثرهم بقناعة وصورة جديدة بعد أن يبين لهم أن الكلية قائمة بواجبها فخرياً هم القضاة والوعاظ والمدرسون ، وعمادة الكلية في ذلك الإبان ترى بأن خدمة المجتمع مندرج تحت رسالة الكلية وأهدافها ، وما بين ضغط المجتمع ورغبة إدارة الجامعة فقد توصلت الكلية إلى حل وسط ، وتشكلت على إثرها لجنة عليا في الكلية بمسمى " لجنة النشاط التوعوي والثقافي لكلية الشريعة وأصول الدين " وقد ساهمت بعدد البرامج والدورات التي كان لها أثر جيد وتفاعل مميز .

حادثة تجربة الإدارة الجديدة وحماسها كان شيئاً جديداً على الجامعة ، وعلى الرغم من الظروف التي مرت بها الكلية إلا أن الكليات أضحت حلبة للتنافس الشريف والجهود المتوالية للتجديد والأفكار النيرة فعلى مستوى الكلية : (١) ارتفع عدد المعيدين والمحاضرين المعينين في نهاية مدة عملي إلى (٤٠) معيداً ومحاضراً . (٢) دعمت الكلية بخمسة موظفين . (٣) استضافة عدد من الأسماء العلمية المتميزة في زيارة للكلية وإلقاء عدد من المحاضرات واللقاءات مع العمادة وأعضاء هيئة التدريس واستفادة بعض الجهات الخارجية ذات العلاقة لمدة أسبوع مثل: أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان عضو هيئة كبار العلماء . أ. د. أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء في مصر . أ. د. بشار عواد معروف . أ. د. إبراهيم اللاحم الأستاذ في جامعة القصيم . أ. د. عبد الله دمضو الأستاذ في جامعة طيبة . أ. د. زاهر بن عواض الألمعي . د/ جوثان

براون الأستاذ بجامعة جورج تاون . (٤) إقامة عدد من الملتقيات والدورات في الكلية لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للتطوير والتحفيز . (٥) حصول الكلية على مراكز متقدمة في النشاط الطلابي على مستوى الجامعة . (٦) إقامة عدد من البرامج النوعية للأنشطة الطلابية في الكلية . (٧) عقد عدد من البرامج التوعوية في كليات الجامعة للبنات والبنين . (٨) المشاركة الفاعلة في البرامج التوعوية لمخيمات الجامعة في كل من : تهامة قحطان ، وتثليث ، ومحائل عسير . (٩) استئناف عدد من الدورات الموجهة لمنسوبي الشرطة والدفاع المدني في منطقة عسير . (١٠) اتساع دائرة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية داخليا وخارجيا . (١١) توسيع دائرة التعاقد الخارجي واستقطاب كفاءات جيدة من دول عدة مثل الجزائر واليمن والسودان ، بعد أن كانت حصرًا على دولة واحدة . (١٢) العمل على التخطيط والإنجاز لعدد من المشاريع التي أُمست واقعا في الكلية ، حيث كانت قد انتهت إجراءاتها من الكلية مثل : (أ) فتح برنامج البكالوريوس (بنات) لبرنامج الشريعة حيث أقر في آخر مجلس كلية بتاريخ ١٦/٨/١٤٣٦ هـ . (ب) برنامج الدكتوراه في أصول الفقه . (ج) البرنامج المطور لمرحلة الماجستير في قسم أصول الفقه . (د) استحداث قسم للكلية في فرع محائل ضمن كلية العلوم والآداب . (هـ) مؤتمر "توظيف الدراسات القرآنية في علاج المشكلات المعاصرة" الذي عقد في شهر المحرم (١٤٣٨هـ) . (و) مراجعة مقررات الثقافة الإسلامية التي ترعاها الكلية .

لاشك أن هذه قفزة للكلية خلال عامين جامعيين فقط بالمقارنة لما تم في السنوات الماضية ، بفضل الله ثم بتضافر الجهود من أعضاء هيئة التدريس والأقسام والوكالات والعمادة .

ومع هذا التسارع والإنجازات المتوالية للجامعة . وما ذكرته عن إنجازات الكلية تعطى صورة عن أعمال مقاربة من الكليات والعمادات . فقد رافقها إعادة هيكلة لإدارات الجامعة فقد استحدثت وكالة الجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية ، وأُفيت وكالة الجامعة لشؤون الطالبات ، واستقلال قطاع منطقة بيشة بجامعة مستقلة لتكون الجامعة الثالثة التي ولدت من الجامعة الأم . واستحدثت عمادة جديدة لشؤون أعضاء هيئة التدريس ، وعمادة أخرى لمعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية ، ولاشك أن هذه الإجراءات لها أثر كبير مستقبلا في تحديد الصلاحيات والعمل على تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها بصورة فعلية ورسم رؤية مستقبلية لها ، ومما لا شك فيه أيضا أن هذا كان سببا لوقت محدود في تأخير المعاملات وإنجاز الإجراءات كنتيجة طبيعية لإنشاء العمادة المتعلقة بشؤون أعضاء التدريس وفصلها عن الإدارة العامة لشؤون الموظفين .

واستمرت جملة كبيرة من الإنجازات الإدارية التي سبق ذكرها عن المدة السابقة، واستكملت الجامعة التعاملات الإلكترونية عبر موقعها . وأُغيت عدد من اللجان السابقة التي كان لها الأثر المذكور سالفاً مثل اللجنة الدائمة للشؤون الطلابية ، وأنشئت عدد من اللجان الجديدة مثل اللجنة العليا للتعليم الموازي ، واللجنة الأكاديمية وغيرها . وعيب اللجان الوحيد أنها تنسى الغاية من إنشائها وهي التنسيق وضبط العمل ، لتكون بعد ذلك يدا تقرر وتفرض وتلغي ، وما فرت منه الجامعة في إدارتها الجديدة وقعت فيه تحت أمر هذه اللجان ، فعلى مستوى الكلية فوجئت بإقرار اللجنة الأكاديمية العليا برنامج فتح باب الانتساب لنزلاء السجون في الفصل الأول من العام الجامعي (١٤٣٥-١٤٣٦هـ) دون أن يكون للكلية رأي البتة إلا التوجيه بالتنفيذ ، وقد أعيد القرار من الكلية مذنباً بالاستفسار عن مكان رأي الكلية في هذا ؟ وتم تنفيذه في الفصل الثاني من ذلك العام . وهذا لم يكن إلا تذكيراً بحق الكلية في المشاركة في صنع القرار، والإفادة من تجربتها السابقة للبرنامج لما كان مفتوحاً للعموم وبيان سلبياته وإيجابياته ، ولاسيما أن الكلية بالكاد قد استعادت توازنها من جهة عدد الطلاب وقلّة عدد أعضاء هيئة التدريس، وقد يحسب هذا الإدارة الجامعة لأن القرار كان مبنياً على وعد منها لوفد زائر من إدارة السجون ، فالنظرة نسبية من الجهتين .

ومع هذه الإنجازات بقيت عدد من السلبيات مثل : (١) المدينة الجامعية

التي بقيت إلى حينه لم يتجدد فيها شيء البتة ، رغم حرص الإدارة على الإنجاز . (٢) عدم نضوج القرار قبل وصوله إلى مجلس الجامعة وقد تعاد مناقشته في مجلس الجامعة فيسحب أو يؤجل . (٣) عدم نضوج القواعد التفسيرية للوائح المنظمة فتحال صياغتها إلى لجنة فرعية لتقرر في لجنة عامة دون عرض جملة منها على الكليات لإبداء مرئياتها . (٤) خضوع معايير قبول الطلاب وأعدادهم للجنة العليا دون النظر إلى رؤية الكليات التي كانت تقرر الأعداد والمعايير بمجالسها المعتمدة . (٥) خروج عمادة الكليات من لجان التعاقد الخارجي وإيكالها إلى لجان تشكل بمعرفة الوكلاء البعيدين عن حاجة الكليات ، ومعايير التعاقد وهذا كان في العام الجامعي الأخير . (٦) التوسع في المشاركة المجتمعية بما لا مردود إيجابي فعلي على الجامعة منه .

٣. خلاصة القول :

هذه شهادة للتاريخ أثبتتها من خلال معاشتي هذه المدة الغنية بالتجارب ، وأختتمها بالقول إن الكلية كانت ومازالت تحظى بالاهتمام والعناية والتقدير والرعاية من إدارة الجامعة سواء السابقة أو التالية ، وما أمسه من الإدارة الحالية ، وتلقى دعماً معنوياً

ومالياً لكن تقييم الدعم والاهتمام والرعاية والعناية مرتبط بشخصية الإدارة ففي عهدنا الأول بما لها من خبرة طويلة في العمل الأكاديمي المتسم بالتوازن والتخطيط ، والانضباط بنص اللوائح والسير في العمل المؤسسي وأن هذا كاف عن التعامل بخلافها تواصل مع المستفيدين ، كانت الكلية تنال ما تستحقه وفق هذه الرؤية وكان هذا - في نظر صاحب القرار - غاية الدعم والاهتمام ، وفي الجهة الأخرى لما كانت الإدارة شابة صاحبة مبادرات ، مصحوبة بدعم مالي وافر ، وتوجه لرؤية جديدة وتنظيم جديد يواكب المستجدات ، والعمل بروح اللوائح دون تجاوز للنظام ، وتقوية التواصل الإنساني ، والحرص على مراعاة الظروف الخاصة ، كانت الكلية كذلك تنال ما تستحقه وفق هذه الرؤية وكان هذا أيضاً غاية الدعم والاهتمام ، ولست هنا في مقام المحاكمة بين الإدارتين ولا تقييم عمليهما لأن العامل الجاد هو الذي يعمل ، وعمله لا يعني الصواب المحض لأنه جهد بشري في النهاية والخطأ وارد لا محالة ، لكن حسبه أنه استفرغ الوسع وبذل الجهد ليضع لبنات بناء في أعظم استثمار على الإطلاق وهو بناء الإنسان السعودي بما له من أصالة وتطلع لمتطلبات المستقبل ، وأن العمل تراكمي فلم تكن الكلية والجامعة لتصل إلى إنجاز يحسب لها إلا نتيجة جهود سابقة لعمادات وإدارات ، وتضافر جهود مشتركة من الجميع ودعم لا محدود من حكومتنا الرشيدة تحت ظل قيادتها التي تسعى لما فيه نماء هذا الوطن وازدهاره^(١) .

(١) مازلنا في بدايات توثيق تاريخي التعليم العالي في عسير والمناطق المجاورة مثل منطقتي جازان ونجران . وأرجو أن تكون هذه الرؤى والشهادات التي نسجلها في هذا القسم لبنات أولية لطالبات وطلاب الدراسات العليا وكذلك الباحثين الذين قد يؤرخون ويوثقون تاريخ التعليم الجامعي في عموم جنوب المملكة العربية السعودية .